

التشريعات وأثرها على فعالية المؤسسات الوثائقية:

« المكتبات الجامعية الجزائرية أنموذج »

The legislation and its impact on the efficiency of documentary institutions: «Algerian university libraries as a model»

بن حامد عبدالقادر *

جامعة سدي بلعباس / الجزائر

تاريخ الاستلام : 12 / 03 / 2020 ؛ تاريخ القبول : 03 / 07 / 2020 ؛ تاريخ النشر : 20 / 07 / 2020

Abstract

الملخص

Documentary institutions constitute an important center in education, dissemination of culture and the advancement of society. They play a leading role through preservation, organization and supply of various documents. Algerian legislation contributes to this aspect through the issuance of laws and texts related to the organization and management of the information system in Algeria, especially legislation in the archive sector. The university library is one of the most important information systems in various countries, which made it more prepared and able to organize and exploit various sources of information, and this also made many countries seek to build, organize and develop documentary institutions and cooperation between libraries and other institutions at the local and international levels.

Keywords: legislation, documentary institutions, university libraries, archives centers, Algerian University.

تشكل المؤسسات الوثائقية مركزا هاما في التعليم ونشر الثقافة وارتقاء المجتمع، فهي تلعب دورا رياديا عن طريق الحفظ والتنظيم والإمداد بمختلف الوثائق، ويساهم التشريع الجزائري في هذا الجانب من خلال إصدار القوانين والنصوص المتعلقة بتنظيم وتسيير النظام المعلوماتي في الجزائر، لاسيما التشريعات في قطاع الأرشيف. تعد المكتبة الجامعية من أهم الأنظمة المعلوماتية في مختلف الدول، مما جعلها أكثر استعدادا وقدرة على تنظيم واستغلال مختلف مصادر المعلومات، وهذا ما جعل أيضا العديد من الدول تسعى لبناء وتنظيم وتطوير المؤسسات الوثائقية والتعاون بين المكتبات والمؤسسات الأخرى على الصعيد المحلي والدولي.

الكلمات المفتاحية: التشريع، المؤسسات الوثائقية، المكتبات الجامعية، مراكز الأرشيف، الجامعة الجزائرية.

* الباحث المرسل:

1. مقدمة:

عرف التشريع اهتماما واسعا من طرف الدولة الجزائرية على مستوى كل القطاعات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، خاصة مع التغييرات والتحولات التكنولوجية في مختلف الأصعدة، لأن التشريع يمثل العمود الفقري والمصدر الأساسي الذي يساهم في تسيير المؤسسات والعلاقات والروابط التي تنشأ عنها، مثلما يؤدي الدور الفعال في تسيير المؤسسة الوثائقية، فيقوم بتوضيح السلطة والقيادة وتحديد المهام والأنشطة الوظيفية داخل المؤسسة. ويتمثل التشريع في مجموعة القواعد الأساسية التي تبين شكل السلطة والنظام في الدولة، وتوزيع السلطات وعلاقتها مع الهيئات التي تتولاها من جهة وعلاقتها مع الأفراد من جهة أخرى، كما يبين الحقوق والواجبات العامة للأفراد.

تتعلق إشكالية البحث بأثر التشريع على المؤسسات الوثائقية، فيمكن طرح السؤال التالي: ما مدى أهمية التشريعات في تنظيم وفعالية المؤسسات الوثائقية وبخاصة المكتبات الجامعية؟ وما هي أهم النصوص التي تساهم في فعالية المنظومة الوثائقية الجزائرية، وهذا ما يؤكد أهمية موضوع التشريعات الوثائقية، ومن ثم وضع فرضيتين كما يلي:

- تساهم التشريعات الوثائقية بشكل إيجابي في تنظيم وفعالية المؤسسات الوثائقية، وبخاصة المكتبات الجامعية.
- إصدار قوانين ومراسيم واضحة ودقيقة للمؤسسة الوثائقية، سيؤدي في الأخير إلى نشاط وأداء فعال لهذه المؤسسة.

2. مفهوم التشريع:

مفهوم القانون في القديم كان يعبر عن منطق القوة، إلى غاية نزول الكتب السماوية التي حددت فيها شرائع تمس حقوق البشرية، ثم تطور هذا المفهوم حيث ظهرت اتجاهات مختلفة من طرف الملوك أو رجال الدين من خلال قوانين مختلفة، مثل القوانين العرفية أو العادات والتقاليد، ولم يستطيع المؤرخون ضبط نشأة القانون إلا بعد ظهور التدوين، فأقدم القوانين هو "قانون حمورابي"، ملك بابل في الفترة ما بين (1892 و 1850 ق.م) فالقانون هو مجموعة القواعد في شكل نصوص تنظم العلاقات بين الأشخاص في المجتمع بواسطة السلطة المختصة طبقا للإجراءات المقررة لذلك، فبواسطة القواعد القانونية توضح السلطة للمخاطبين بالقاعدة القانونية النص الذي تخضع له العلاقة

والقانون العام هو مجموعة من القواعد القانونية التي تختص بتنظيم نظام الحكم في الدولة ووسائل وطرق إسناد السلطة السياسية إلى الحكم، وتنظيم العلاقات بين المؤسسات والسلطات العامة في الدولة وتنظيم وظائف هذه المؤسسات، والعلاقات القائمة بين المؤسسات والسلطات، كما تختص قواعد القانون العام بتنظيم العلاقات الدولية التي تكون طرفا فيها، عن طريق قواعد القانون الدولي العام. أما القانون الخاص هو مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم وتنظم وتسود العلاقات والروابط الخاصة، والتي تمتاز بأنها تقوم على أساس مبدأ المساواة بين أطرافها (عكس العلاقات والروابط العامة)، كما تقوم على التكافؤ في الصفة، وفي المراكز القانونية لأطرافها، فقواعد القانون الخاص هي مجموعة القواعد القانونية التي تتخصص في حكم وتنظيم العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض مثل: علاقات العقود أو الاتفاقيات الخاصة، الرهن، الوصايا... الخ.

3. مصادر القانون الإداري: يتفق مجتمع القانون من المتخصصين على أنه توجد عدة مصادر يمنحها النظام السياسي القائم على سلطة إصدار التشريع، مثل الدستور واللوائح التنظيمية والعرف والقضاء والمبادئ القانونية العامة.

1.3. التشريع: يعتبر التشريع مصدرا هاما من مصادر القانون الإداري، ويقصد بالتشريع في هذا المقام النصوص المكتوبة في شكل قواعد عامة سواء نص عليها الدستور أو القوانين البرلمانية أو اللوائح التي تصدرها السلطة التنفيذية.

– **الدستور:** يمثل الدستور القانون الأساسي والأعلى بالنسبة للنظام القانوني في الدولة، وهو ما يتضمن القواعد والمبادئ الأساسية التي تحكم المجتمع في مختلف نواحي الحياة ومنها الناحية الإدارية. كما أنه مجموعة القواعد التي تبين الحكم في الدولة وتوزيع السلطات والهيئات وعلاقتها ببعضها البعض، كما يبين الحقوق والواجبات العامة للأفراد والدستور هو مصدر ببواسطته توضع الأسس العامة لبناء الجهاز الإداري للدولة وأساليب تنظيمه، مثل ما تتضمنه (المادة 15) من الدستور الجزائري التي تحدد وحدات الإدارة المحلية

– **القانون:** يعتبر القانون مصدرا رئيسيا للقانون الإداري، وذلك لأن معظم جوانب الإدارة العامة تنظمها وتحكمها قواعد وردت في قوانين متعددة صادرة عن السلطة التشريعية، فمثلا القانون المدني الذي يتضمن العديد من الأحكام المتعلقة بالإدارة العامة.

– **اللوائح (القرارات التنظيمية):** تتمثل في مجموعة القرارات الإدارية التي تصدرها هيئات الإدارة العامة للقيام بأشغالها، وتشمل القواعد العامة التي لا تختلف عن القواعد القانونية الصادرة عن

« المكتبات الجامعية الجزائرية أنموذج »

السلطة التشريعية، مثل المراسيم الرئاسية أو المراسيم التنفيذية، مثل: المرسوم التنفيذي 91-434 المتعلق بالصفقات العمومية، أو المراسيم المتعلقة بتنظيم مختلف الوزارات.

2.3. العرف: يقوم العرف الإداري كباقي الأعراف الأخرى (المدني، التجاري...) على ركنين أساسيين هما: الركن المادي الذي يتمثل في إعداد الإدارة العامة في تصرفها وأعمالها على سلوك معين متكرر. أما الركن المعنوي فيتمثل في الاعتقاد بالالتزام سواء من جهة الإدارة أو المتعاملين معها. فالعرف الإداري هو تعبير اصطلاح على إطلاقه على الأوضاع التي درجت الجهات الإدارية على إتباعها في مزولة نشاط معين لها. وينشأ العرف الإداري نتيجة لسير الإدارة على نمط معين في عملها، مع تكرار السير على هذه القاعدة بشكل منتظم ومستمر، بما يرسخ الاعتقاد لدى الإدارة والأفراد بأنها أصبحت ملزمة.

3.3. القضاء: يعتبر القضاء مصدرا أساسيا للقانون الإداري نظرا لدوره المتميز، ويعمل بفعل غياب التشريعات والنصوص الإدارية أحيانا الأمر الذي يفرض ويحث على القاضي الإداري ابتداع وإنشاء القاعدة القانونية الملائمة لكي يطبقها على المنازعات المطروحة أمامه، والملزم بالفصل فيها وفقا للمبادئ العامة للقانون. وتمثل هذه المبادئ حصيلة مجهود القضاء الإداري في هذا الشأن إذ أنه قام باستنباطها من النصوص التشريعية ومن إعلانات الحقوق ومقدمات الدساتير

4.3. الفقه: يعتبر الفقه مصدرا مهما ولكن ليس رسميا، حيث تتمثل مهمة الفقهاء في شرح النصوص التشريعية والتعليق على أحكام القضاء ومحاول استخلاص واستنباط الأحكام والمبادئ العامة، ونظرا لخصائص القانون الإداري فإن قانون الفقه الإداري يلعب دورا معتبرا من حيث تقديم الرشد لكل من المشرع والقاضي.

4. التشريع في المؤسسات الأرشيفية:

تمثل المؤسسات الأرشيفية أحد أهم الأنظمة المعلوماتية ويقصد بها الأرشيف الوطني بمختلف هياكله وعلى وجه الخصوص المديرية العامة للأرشيف الوطني ومركز الأرشيف الوطني بالإضافة إلى المراكز والمصالح المحلية للأرشيف على المستوى الوطني نظرا لأهمية الوثائق التي تحفظها، كما تعتبر جهازا ونظاما للمعلومات يقدم خدمات هامة للباحثين ومختلف الفئات والهيئات، فهي مؤسسات حكومية عامة توجد على مستوى المحلي أو الجهوي أو عاصمة كل دولة، ويتمثل اختصاصها في استقبال الوثائق الأرشيفية ذات القيمة التاريخية، لأجل إتاحتها وتبليغها سواء للبحث العلمي أو صناعة القرارات. ومؤسسة الأرشيف الوطني هي كيان تقوم على مبدأ تنظيم معظم نشاط

أعضاء المجتمع أو جماعة حسب نموذج تنظيمي محدد مرتبط بشكل وثيق بمشاكل أساسية أو بحاجات المجتمع أو بأحد أهدافها. وإن مراكز الأرشيف تقوم بعدة وظائف تتمثل فيما يلي:

✓ حفظ فض الوثائق المنتجة والصادرة عن الهيئات أو الإدارات العمومية

✓ ضمان حماية وديمومة الوثائق المحفوظة

✓ جمع وتسجيل الأرشيف بمختلف مصادره وأشكاله وفرزه ومعالجته وتوفير ظروف الحفظ الملائمة

✓ تقديم المساعدة للمؤسسات والإدارات في تنظيم وتسيير مصالحها الأرشيفية

✓ التعريف والإشهار للوثائق ذات الأهمية سواء عن طريق وسائل البحث، أو المعارض لتوضيح أهمية هذه الوثائق.

✓ الحرص على تنظيم الوثائق وتداولها للمستفيدين من الباحثين والمختصين.

يعود تاريخ الوثائق الأرشيفية الجزائرية إلى فترة العهد العثماني وتحفظ هذه الوثائق في مركز الأرشيف الوطني إضافة إلى أرشيف فترة 1830-1962م، وبعد الاستقلال مباشرة أولكت مهمة تسيير وإعادة تكوين الأرشيف الوطني إلى كل من وزارة التربية ووزارة التوجيه ووزارة الإعلام والثقافة منذ سنة 1962 إلى 1971م، وبهذا أنشأت مديرية الأرشيف الوطني في سنة 1974م، التي عملت بعد ذلك على مرسوم خاص بالأرشيف الوطني سنة 1977م، فأدى إلى تنظيم المؤسسة الأرشيفية، وكان ذلك تمهيدا لصدور جملة من المراسيم التنظيمية المتعلقة بإصدار القانون الخاص بالأرشيف الوطني وكذا إنشاء المجلس الأعلى للأرشيف الوطني، وبذلك أصبحت المؤسسة الأرشيفية تتكون من مجموعة الهيئات المسؤولة عن قطاع الأرشيف في الجزائر. فإن التشريع الأرشيفي في الجزائر عرف ثلاثة مراحل أساسية: بدءا بالمرحلة التمهيدية الأولى منذ سنة 1962م، وقد تميزت هذه المرحلة بإعطاء أهمية عديد من المؤسسات منها قطاع الأرشيف، وقامت بإصدار أمر 36-71 الصادر في 03 جوان 1971م، الذي أكد على مجانية الاطلاع على الأرشيف مع بض الاستثناءات القانونية المعمول بها في مختلف بلدان العالم، كما تضمن المنشور الرئاسي الذي صدر بتاريخ 08 نوفمبر 1971م، تحديد الوسائل تنظيم وتسيير الأرشيف، وأهميته العلمية والتاريخية، وامتدت المرحلة الثانية بين سنة (1977-1988م) فقد اصدر المرسوم 67-77 المؤرخ في 08 مارس 1977م، وهذا لمحاولة وضع سياسة وطنية في مجال الأرشيف. أما المرحلة الثالثة فقد عرفت صدور القانون رقم 88-09، الصادر في 26 جانفي 1988م، وقد حدد قواعد تسيير

« المكتبات الجامعية الجزائرية أنموذج »

الأرشيف الوطني، من خلال ستة أبواب أساسي وتعرض أيضا إلى الأرشيف العمومي ومسالة حق الإطلاع.

5. موجز عن تطور المكتبات الجامعية الجزائرية:

تعتبر المكتبة الجامعية مؤسسة مسئولة عن تغطية ميادين البحث العلمي بأكملها أو على اقل تقدير مجالات التخصص في الكليات والمعاهد والمراكز العلمية، وتنظم التشكيل المكتبي الجامعي الكلي بما فيه المكتبات المركزية والمكتبات المتخصصة بالأقسام العلمية أو الكليات ، وهي تقدم المعرفة وتمثل المستودع الوثائقي العلمي للجامعة عامة، كما أنها تمثل مركزا رئيسيا للإمداد بالمعلومات ومختلف الوثائق، في مجالات وحقول متعددة للطلبة والأساتذة الباحثين، وقد أصبحت مركزا ثقافيا وتعليميا متطورا يحتوي على حجم هائل من أوعية المعلومات من الكتب والموسوعات والأطروحات والدوريات العلمية...الخ، ونظم متطورة للمعلومات، تكون متصلة بمراكز للمعلومات المحلية أو الإقليمية أو الدولية، فهي جهاز للمعلومات المتطورة لخدمة البحث العلمي من خلال الاستعداد الدائم والاستجابة لاحتياجات هيئة التدريس والباحثين والطلبة، وتقديم خدمات التوثيق والتصوير واسترجاع المعلومات.

نشأت المكتبات الجامعية الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية، وقد وجدت في مراكز التعليم التي كانت تشمل المدارس القديمة والكتاتيب والزوايا والمساجد، التي حفظت الكتب والمخطوطات، ثم أسست المدارس الحديثة خلال هذه الفترة، مثل تأسيس مدرسة الطب بالجزائر العاصمة سنة 1857م، وأيضا المدارس التحضيرية في الحقوق والآداب والعلوم الطبية والصيدلة سنة 1879م. علما أن التعليم في الجامعة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية كان يشمل فئة قليلة من المجتمع الجزائري، يمثل على الخصوص جامعة الجزائر حيث لم يكن يقدّر عدد الطلبة آنذاك بحوالي المئات، وقد تضمنت جامعة الجزائر التي أنشأت بموجب قانون تأسيسها سنة 1909م مجموعة من المدارس، فجمعت هذه المدارس في جامعة واحدة، وألحقت الجامعة بالمكتبة حيث أصبحت المكتبة الجامعية مؤسسة تلبي احتياجات التعليم العالي، إذ بلغ الرصيد المكتبي في تلك الفترة حوالي 486361 كتابا، لكن عملت المنظمة السرية العسكرية بتفجير المكتبة الجامعية والمبنى المركزي للجامعة.

وبعد الاستقلال اهتمت الدولة بتهيئة الجامعات، وفتحت مراكز جامعية تابعة لجامعة الجزائر ثم ترقيتها إلى جامعات مثل جامعة وهران، وجامعة قسنطينة ، وجامعة عنابة، ودعمت بمكتبات مثل المكتبة المركزية بجامعة وهران التي تم افتتاحها سنة 1966م، ثم نقلت إلى المبنى الحالي سنة

1978م، فاتسعت مساحة المكتبات التي تدعم قطاع التعليم العالي خاصة في سنوات الثمانينات نظرا لتعدد التخصصات ، حيث عرفت هذه المؤسسات وجها جديدا حتى أنها امتدت إلى الأحياء الجامعية لخدمة الطلبة وتلبية حاجاتهم القرائية. ثم عرفت تطورا مذهلا خاصة في أواخر التسعينات أين أصبحت تعرف أتمتة المكتبات، ثم ظهر مفهوم المكتبة الرقمية و دشنت أول مكتبة رقمية بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة سنة 2006.

6.التشريع في المكتبات الجامعية الجزائرية:

1.6. التشريع وتنظيم المكتبات الجامعية:

إن المكتبات الجامعية الحديثة أصبحت تستخدم البرامج والأنظمة الآلية في عملية التحليل الوثائقي ونشر المعلومات بسرعة وكفاءة كبيرة، وهذا نظرا لمتطلبات الدارسين وأعضاء هيئة التدريس والباحثين خاصة مع تغير طرق التدريس وأساليبه في الآونة الأخيرة. فيمكن الإشارة هنا إلى الدور الأساسي للمكتبة عامة والجامعية خاصة من خلال خدمة البحث العلمي، وأنه لا ينبغي أن تكون المكتبة مجرد مخزن للكتب بل عليها أن تكون أداة ديناميكية متطورة للتعليم.

وتبرز أهمية المكتبة الجامعية من خلال مساهمتها الفعالة في مجال الدراسة والبحث فالجامعة كمؤسسة تعليمية فأركانها الرئيسية ثلاثة: الأستاذ والطالب والمكتبة، ويتوقف نجاح العملية التعليمية أو فشلها على مدى توفيق الجامعة في اقتناء مكتبة علمية حديثة ومتطورة ومنظمة بطريقة سليمة تبرر الاستفادة من مجموعاتها، ولتحقيق ذلك على مؤسسات التعليم العالي إتباع نمط حديث في توظيف المؤهلين لإدارة هذه المؤسسات الوثائقية وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة. وتقوم المكتبات الجامعية بعدة خدمات تتمثل فيما يلي:

- ✓ بناء وتنمية المجموعات المعلوماتية وتوفير المصادر اللازمة لقيام الجامعة بمهامها
- ✓ تنظيم هذه المجموعات عن طريق عملية الفهرسة والتصنيف والتكشيف والاستخلاص
- ✓ تدريب المستفيدين على عملية البحث الببليوغرافي وإكسابهم خبرات تتصل بالاستخدام الجيد لمصادر المعلومات
- ✓ تقديم الخدمات المرجعية والإرشاد المكتبي ومعاونة القراء وتوجيههم
- ✓ التعاون والتنسيق مع المكتبات الأخرى والمشاركة في شبكات المعلومات المحلية والإقليمية والدولية.
- ✓ دراسة المستفيدين من الخدمات المكتبية ومعرفة اتجاهاتهم القرائية.
- ✓ تطوير العمل المكتبي وتحسين الأداء الوظيفي والإعلامي والتوثيقي.

« المكتبات الجامعية الجزائرية أنموذج »

كانت المكتبات الجزائرية عامة تحت سيطرة الاستعمار وبالإدارة الفرنسية الذي عمل على طمس الهوية الجزائرية بكل معالمها، فقد كان تنظيم وتسيير المكتبات عن طريق القوانين الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1832م إلى 1962م، ولم يعرف هذا الميدان تشريعات جزائرية، إلا بعد الاستقلال، وكان التشريع الجزائري تقريبا شبه تقليدي مستمد من التشريع الفرنسي، إلا أن الدولة الجزائرية عملت على إصلاحات واجتهادات في هذا الميدان بالرغم من الظروف التي كانت تعيشها، وقد تم تشريع بالأمر رقم 70-34 المؤرخ في 29 ماي 1970م الخاص بإعادة تنظيم المكتبة الوطنية، وهذا لإعطاء دفع جديد للثقافة الجزائرية وكان لابد على الدولة أن تحرص على هذا الجانب الذي يعتبر رمزا مهما من رموز الهوية الجزائرية، وفيما يخص أنواع المكتبات المختلفة منها المكتبات الجامعية، فكان التشريع حسب نوع المكتبة والقطاع الذي تنتمي إليه والسلطة التنظيمية للمكتبة.

يعتبر التشريع داخل المكتبة الجامعية عنصرا ضروريا في تنظيم وتسيير هذه المؤسسات، وذلك لما له من دور فعال في تسيير مصالح هذه المؤسسات ومستخدميها، فهو قلب العمل ويعمل على تنظيم نشاط وأداء المكتبات الجامعية وتحديد العلاقة بينها وبين الهيئة التي تتبعها، وكذا بين العاملين والسلطة وبين بعضهم البعض، وبين المكتبة والمستفيدين منها والمجتمع عامة، فالتشريع المكتبي هو مجموعة القواعد المكتوبة التي تقوم بتنظيم العلاقات والروابط القائمة بين الأطراف المعنية والداخلية فيه، ويمكن القول أن المكتبة الجامعية لا يمكن أن تقوم من دون قانون أو نظام مقنن حيث من الصعب أن تستقيم أمورها، وسوف تقوم على عن طرق ممارسات فردية واجتهادات شخصية، ومن ثم ستكون وحدة التطبيق والممارسة من جهة العاملين وسهولة الإدراك من جانب المستفيدين ستكون حتما أمرا مشكوكا فيه.

إن القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26 ماي 1987م، الذي يحدد التنظيم الإداري للجامعة وقد حدد تنظيم هيكل الجامعة مع توضيح صلاحيات كل هيكل، فإن هذا القرار يقسم الجامعة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي : رئاسة الجامعة، المصالح المشتركة والمعاهد. فالقسم الثاني يمثل المصالح المساعدة ويعرف بالمصالح المشتركة للجامعة ممثلة كالاتي:

- مكتبة الجامعة
- مركز التعليم المكثف للغات
- مركز الطبع والسمعيات والمرئيات
- مركز الحساب.

كما أن هذه المصالح قد نصت عليها (المادة الخامسة) من المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983م المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة، وفيما يتعلق بتسيير المكتبة الجامعية وفقا للمادة العشرون من نفس القرار، فيقوم المحافظ الرئيسي بتسييرها وتنسيق أعمال مكاتب معاهد الجامعة، ومن خلال هذا القرار يتضح موقع المكتبة في مؤسسة التعليم العالي، وقد اتضح هذا جليا في العديد من النصوص التشريعية التي تنظم وتسير مؤسسات التكوين والتعليم العالي في الجزائر. وقد اكتفت النصوص بالتوضيح الموجز من خلال وجود مواد ونصوص تتعلق بتنظيم بعض الجوانب الإدارية في المكتبة، ويتمثل دور هذه النصوص القانونية فيما يلي:

- تأكيد الوجود المادي للمكتبة الجامعية وظهورها ضمن الهرم الإداري للجامعة
- تحديد المسير أو المشرف على المكتبة الجامعية
- توفير المناصب العليا داخل المكتبات سواء في الجامعات أو المعاهد.
- تكليف المحافظ الرئيسي بالتنسيق مع المكتبات الجامعية.

فالمراسيم القانونية الصادرة بشأن المكتبات الجامعية، مثل نص القانون الأساسي الخاص بأسلاك العاملين في المكتبات الجامعية، أو القرار الإداري المشترك في 24 أوت 2004 الذي يحدد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة، تبقى غير كافية لتوضيح ماهية ونشاط المكتبة كوحدة أساسية داخل منظومة التعليم العالي، وأيضا طبيعة العلاقة التي تربطها، وحجم رصيدها مقارنة مع عدد المستفيدين، لأن المكتبة الجامعية تقف موقفا وسطا في المثلث الجامعي، وتعتبر جهازا معلوماتيا أساسيا في الجامعة نظرا لخدماته الوثائقية بمختلف أوعية المعلومات، واستجابته لاحتياجات ومتطلبات هيئة التدريس والباحثين والطلبة، وإن وجود المناهج والقواعد والقوانين الواضحة لأي نظام معلوماتي في الأخير سيؤدي إلى وضوح النظام وأدائه بشكل جيد.

2.6. التشريع وتنظيم الموارد البشرية:

يمثل الأفراد باختلاف مستوياتهم عاملا أساسيا في أي منظمة، ويتوقف نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها على إدارة وتسيير الموارد البشرية، والاعتناء بصفة مستمرة واستثمار مهارات الأفراد، فإن المتتبع لدور الموارد البشرية في دول العالم المتقدم يجد أن هذا الدور قد تطور من المنظور التقليدي إلى المنظور الاستراتيجي، نتيجة إدراك تلك الدول أهمية العنصر البشري في أداء إدارة الموارد البشرية، ويعتبر أحد المحددات الرئيسية لجودة الأداء الإداري للمؤسسة، لذا فقد تغيرت نظرتها إلى كيفية إدارتها، وأصبحت إدارة الموارد البشرية تمثل محورا رئيسيا في منظور إدارة

« المكتبات الجامعية الجزائرية أنموذج »

المؤسسة، وهي العملية التي يتم بموجبها الحصول على الأفراد اللازمين للمؤسسة من حيث العدد والنوعية التي تخدم أغراضها وترغبهم في البقاء بخدماتهم وجعلهم يبذلون أكبر قدر ممكن من طاقتهم وجهودهم لإنجاحها وتحقيق أهدافها وتحتاج المكتبة الجامعية كباقي المؤسسات الوثائقية إلى عدد مناسب من الموظفين لتقديم خدمات فعالة لأن وظيفتها الأساسية هي خدمة الجماهير باعتبارها وكالة إعلامية حيادية غير منحازة، مما يستوجب اختيار العاملين المناسبين وتنظيمهم ومراعاة الظروف التي يعملون فيها فهي من المسائل التي يتعين وضعها في الاعتبار، كما يتعين على إدارة الموارد البشرية ضرورة التعريف بوظائف العاملين بوضوح والتمييز بينها فيما يتعلق بالمؤهلات والواجبات والمسؤوليات.

فقد تطورت المكتبات الجامعية من شكلها التقليدي البسيط إلى أجهزة متطورة لها تنظيم إداري علمي، يقوم من خلال جهود ووظائف القائدين والعاملين فيها، فقد زاد حجم المكتبات الجامعية من مكتبات متوسطة إلى مكتبات كبيرة الحجم نظرا لزيادة مقتنياتها من كتب ودوريات ووثائق إلكترونية، وإن نمو حجم المكتبات الجامعية وزيادة نشاطها وأدوارها أدى إلى الحاجة لموارد بشرية مؤهلة ومكونة ذات كفاءات ومؤهلات علمية ومهنية متنوعة، لأداء خدمات مختلفة ومتعددة، كما دعت الحاجة إلى إصدار النصوص والتشريعات المتعلقة بتنظيم الموارد البشرية، للمساهمة في النهوض وارتقاء مهنة المكتبي ومؤسسات التعليم العالي، حيث تطور العمل المكتبي في الجزائر تزامنا وتماشيا مع تطور القوانين والنصوص التي تنظم المهنة من جهة بالإضافة إلى تطور المنظومة التربوية من جهة أخرى وظهور أنواع أخرى للمكتبات، فمن ناحية النصوص التنظيمية عرفت المهنة المكتبية ظهور أول نص تنظيمي في المرسوم رقم 64-135 المتضمن تأسيس دبلوم تقني في المكتبات والأرشيف

وتعتبر الجزائر من الدول التي أولت اهتماما واسعا بالموارد البشرية في المكتبات خاصة الجامعية بعد الاستقلال مباشرة، حيث صدر أول قانون ينظم الموارد البشرية في المكتبات جامعية سنة 1968م، والذي حدد أسلاك العاملين في هذه المؤسسات وذلك بحصرها في ثلاث أسلاك أسندت لهم مهمة تنظيم وتسيير المكتبة الجامعية، والقيام بالوظائف العلمية والفنية على مستوى مصالح المكتبة، وتمثل هذه الأسلاك فيما يلي:

- سلك المحافظين في المكتبات
- سلك الملحقين في المكتبات
- سلك المساعدين في المكتبات

واستجابة لتطور وظائف المكتبة ومهنة المكتبي وللنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أحدثت تغييرات جديدة ونظرا لاحتياجات الدولة للإطارات المؤهلة في مختلف التخصصات، فقد عدل القانون السابق بقانون خاص بالعاملين بالمكتبات الجامعية سنة 1980م، حيث أضاف فئتين لأسلاك العاملين في المكتبة الجامعية تمثلت فيما يلي:

- عون تقني في سلك الملحقين بالمكتبات الجامعية

- معاون عون تقني في سلك الملحقين بالمكتبات الجامعية.

ثم تلت هذه النصوص تعديلات أخرى لتوضح وتنظم الموارد البشرية منها المرسوم رقم 92-48 المؤرخ في 12 فيفري 1992م، المعدل والمتمم المرسوم التنفيذي 89-122، المؤرخ في 18 جويلية 1989م، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العالين، أين قام المشرع بحصر فئة العاملين في المكتبات الجامعية في الفئة المؤهلة أي الفئة الحاملة لمؤهل علمي في تخصص علم المكتبات والمعلومات.

3.6. بعض القوانين المتعلقة بسلك المكتبات الجامعية:

- المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 17 ذو الحجة عام 1403هـ الموافق 24 سبتمبر سنة 1983م، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة

- المرسوم التنفيذي رقم 90-362 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1411هـ، الموافق لـ 10 نوفمبر سنة 1990 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 89-122 المؤرخ في 18 يوليو 1989م والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين إلى الأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العالين

- المرسوم رقم 80-60 المؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1400هـ الموافق 08 مارس سنة 1980م، المتضمن القانون الأساسي بسلك المحافظين في المكتبات.

- المرسوم التنفيذي 89-122 المؤرخ في 18 جويلية 1989م، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين للأسلاك التابعة للتعليم والتكوين العالين، وفي المادة 55 يحدد مهام ووظائف محافظي المكتبات الجامعية

- المرسوم التنفيذي رقم 80-62 المؤرخ في 08 مارس 1980م، يتضمن القانون الأساسي الخاص بسلك مساعدي الأبحاث في المكتبات ومراكز الوثائق

7. خاتمة:

من خلال دراسة موضوع التشريعات في المؤسسات الوثائقية، وبخاصة المكتبات الجامعية كنموذج فعال في المنظومة الجامعية، ودراسة تطور هذه المؤسسات من الجانب التشريعي المتمثل

« المكتبات الجامعية الجزائرية أنموذج »

في القرارات والمراسيم التي ساهمت في بناء المؤسسات الوثائقية، بالرغم من ركودها مقارنة بالدول التي احتلت الصدارة في هذا الجانب، تبين أن التشريعات في هذا المجال تبقى غير كافية للمؤسسات الوثائقية الجزائرية، علما أن هذه الأخيرة تحتل مساحة كبيرة في المجتمع، ولها دور ريادي وهام في دعم مختلف القطاعات سواء التعليمية أو الثقافية أو الاقتصادية. وإن نقص القوانين والقواعد سيؤثر بشكل سلبي في تنظيم وتسيير المؤسسة الوثائقية من عدة نواحي لاسيما خدمات المعلومات في المكتبات ومختلف الوظائف المكتبية، خاصة مع التطورات الحديثة الجارية لمؤسسات الإعلام ومسايرة البيئة التكنولوجية، وآليات العمل الجديدة التي تتحكم في حفظ وتنظيم وتحليل وبث المعلومات، وكذا تعزيز سبل وقنوات الاتصال مع مختلف فئات المجتمع، بالإضافة إلى تغيير النظرة إلى أخصائي المعلومات والمكتبات من محافظين وأمناء ومساعدین وغيرهم، من العمل التقليدي إلى الدور الريادي الحديث في عصر المعلومات والأجهزة الإلكترونية، فلم يعد المكتبي مجرد الأمين والوسيط بين مختلف مصادر المعلومات والمستفيد، بل أصبحت وظائفه تتعدى ذلك، كالإجابة عن أسئلة الباحثين والإمداد بالمعلومات الجاهزة، والبحث في قواعد البيانات وشبكات المعلومات، وبالتالي فإن إصدار القواعد من القوانين والمراسيم الواضحة والدقيقة في أي نظام يؤدي في الأخير إلى نشاط وأداء فعال لهذا النظام.

❖ قائمة المصادر والمراجع:

- (1) أحمد بدر، محمد فتحي عبد الهادي. المكتبة الجامعية: دراسة في المكتبات الأكاديمية والشاملة. القاهرة: مكتبة غريب، 1987.
- (2) أسامة سراس. شريعة حو رابي: أصل التشريع في الشرق القديم. دمشق: دار علاء الدين. [د.ت.].
- (3) جمال الخولي. مدخل لدراسة الأرشيف. القاهرة: دار الثقافة العلمية، 2000.
- (4) عمار بوضياف. المدخل إلى العلوم القانونية. الجزائر: دار الريحان، 1999.
- (5) عمار عوايدي. القانون الإداري: النظام الإداري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- (6) عبد الغني بسيوني عبد الله. النظريات العامة في القانون الإداري. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003.
- (7) فريدة زواوي. المدخل للعلوم القانونية: نظرية القانون. الجزائر.
- (8) محمد الصغير بعلي. القانون الإداري: التنظيم الإداري. دار العلوم للنشر والتوزيع.

- (9) سعيد التلي،... وأخ. قواعد الدراسة في الجامعة: دليل لمساعدة الطالب للدراسة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. عمان: دار الفكر، 1997.
- (10) مهدي حسن. إدارة الأفراد في المنظور الكمي والعلاقات الإنسانية. عمان: دار مجلاوي. 1993.
- (11) محمد أمين البنهاوي. إدارة العاملين في المكتبات. مصر: العربي للنشر والتوزيع، 1984.
- (12) محمد بكر حسين، الوسيط في القانون الإداري. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.
- (13) درواز كمال. الأرشيف الإداري في الجزائر. [رسالة ماجستير]. جامعة قسنطينة، 2001.
- (14) بن ضيف الله نعيمة. دور المكتبة الجامعية الجزائرية في إرساء قواعد النظام الوطني للمعلومات: دراسة ميدانية بمكتبات جامعة 8 ماي 1945 بقالة، [رسالة ماجستير]. قسنطينة. 2005-2006.
- (15) عبد الكريم بن عميرة. تسويق خدمات المعلومات بالمكتبات الجامعية. [رسالة ماجستير]. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2006.
- (16) JACQUESSON. Alain. le métier de bibliothécaire. Paris. Du cercle. 1996.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية..
- ❖ **الوابوغرافيا:**
- (1) عين أحجر زهير، بوشارب بولوداني لزهري. واقع إدارة الموارد البشرية في المكتبات الجامعية الجزائرية. [متاح على الرابط]:
https://arab-afli.org/media-library/pdf/AFLI24_Ayn_2013.pdf (17-02-2020)
- (2) شواو عبد الباسط. مواصفات حفظ الأرشيف في الجزائر في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة. [متاح على الرابط]:
<https://www.univ-constantine2.dz/instbiblio/wp-content/uploads/sites/17-02-2020>
- (3) كشار صبرينة. انعكاسات تكنولوجيا المعلومات على المهنة المكتبية بين التألق والزوال. [متاح على الرابط]:
<https://www.univ-constantine2.dz/instbiblio/wp-content/uploads/sites/7/17-02-20>